

أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية

أ.د/ جابر عبد العاطي محمد*، أ.د.م/ محمد عبد السلام الركابي**، م/ أحمد فتح الله أبو علو***

* أستاذ الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة جامعة دمنهور
** أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة دمنهور
*** طالب دراسات عليا، قسم العلوم الإدارية والاقتصادية، معهد الدراسات العليا، والبحوث البيئية، جامعة دمنهور

*Corresponding author: ahmedaboollou@gmail.com

الملخص:

لقد حظي مفهوم التنمية المستدامة باهتمام كبير في بيئة الأعمال خاصة للدول النامية، وذلك راجع إلى انتشار الأزمات البيئية، حيث تقوم الشركات خاصة الاستخراجية باستنزاف الموارد الطبيعية دون مراعاة لحق الأجيال القادمة، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة التلوث البيئي التي تعتبر من مشاكل العصر و كنتيجة لانتشار مظاهر الفساد الإداري و المالي دفع الخبراء في مجال الاقتصاد الى وضع آليات لمكافحتها و ذلك من خلال ما يعرف بحوكمة الشركات، و في هذا السياق تسعى هذه الورقة البحثية لإظهار دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة

ويتمثل الهدف من البحث في تحقيق ما يلي: (1) التحقق من مدى تأثير خصائص حوكمة الشركات على ابعاد التنمية المستدامة. (2) تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام. (3) ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. (4) تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. (5) إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع. (6) تشجيع الابتكار وتوليد الزخم والاستدامة في جميع المجالات خاصة الاقتصادية. (7) تبني اسس ومبادئ الحوكمة ضمن التنمية الوطنية وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع سيادة القوانين . (8) التأكيد على تفعيل آليات حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة من حيث الانصاف والعدالة. (9) التأكيد على تفعيل آليات حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة من حيث المساءلة والشفافية والتقييم والفاعلية.

واستناد إلى النتائج التي تم التوصل إليها والمرتبطة بأهداف الدراسة وفي ضوء المنهج المستخدم وفي حدود العينة وخصائصها فقد تم التوصل للاستنتاجات التالية:

1- أن تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد الإنصاف والعدالة ينطبق بدرجة كبيرة، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

2- أن تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد المساءلة ينطبق بدرجة كبيرة، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

- 3- أن تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد الشفافية ينطبق بدرجة كبيرة، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- 4- أن تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد التقييم ينطبق بدرجة كبيرة، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- 5- أن تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد الفاعلية ينطبق بدرجة كبيرة، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- 6- أن معاملات ارتباط التنمية المستدامة في البعد التكنولوجي مع تفعيل آليات حوكمة الشركات بأبعاده دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) مما يدل على أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد التكنولوجي.

الكلمات الدلالية: حوكمة الشركات – التنمية المستدامة – شركات قطاع الأعمال.

<https://doi.org/10.21608/jaesj.2025.341294.1217>

مقدمة البحث:

في محاوله لحل التعثر في تسيير الشركات التجارية بسبب عدم الشفافية الإفصاح في القوائم المالية تدخلت الحوكمة حتى ترسخ قواعد ومبادئ جديدة ونظم وإجراءات جديدة التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مجلس الإدارة، مديري الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الآخرين المتأثرين بالشركة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المأمول أن تسعى الشركات التجارية، مساهمون وإدارة إلى العمل على تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة والالتزام بما لما تحققه من مصالح عديدة ليس للشركات التي تطبقها فقط وإنما لمناخ الاستثمار بشكل عام، حيث تكمن أهمية الدراسة في تناول موضوعاً حساساً ذو أهمية بالغة في تعميم حوكمة الشركات التجارية وكذلك لما لها من أهمية في الدفع بعجلة التنمية المستدامة وذلك لإبراز أهمية حوكمة الشركات التجارية وأثرها المباشر على شفافية وإفصاح القوائم المالية و تحقيق العدالة وإدارة المخاطر المختلفة التي تعرقل تطور التنمية المستدامة، فهدف الدراسة هو تبيان الى أي مدى وفرت حوكمة الشركات التجارية، الحماية اللازمة للمساهمين ولنشاطاتهم التجارية التي تحمل بعداً اقتصادياً وسياسياً وبيئياً، فجودة حوكمة الشركات التجارية من شأنها رفع مستوى الجودة و الحوكمة البيئية لما تفرضه المعايير الدولية للحوكمة، متبعين في ذلك المنهج الوصفي لقواعد الحوكمة و أثرها على تطوير التنمية المستدامة، إذ تتمثل الاشكالية الرئيسية للدراسة البحثية في ما يمكن أن يلعبه دور حوكمة الشركات التجارية في تطوير التنمية المستدامة

مشكلة البحث:

تواجه العديد من المنظمات في عالم اليوم سواء اكانت حكومية أو غير حكومية العديد من التحديات والصعوبات ومنها البيروقراطية وسوء الادارة وزيادة التكلفة بالإضافة لسوء

الخدمات المقدمة وعدم اضعاف الشفافية على العمل الإداري لذا يحتاج اظهار مشكله الدراسه الى طرح التساؤلات الآتية:
- هل يمكن تحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل التي تعتمد على وفرة الامكانات والتخطيط لمستقبل أفضل.
- هل يمكن عدم استنزاف الموارد الطبيعية او تلوثها والحفاظ على النظام الايكولوجي والحيوي البيئة والمحيط.
- هل نستطيع الاعتماد على السياسات العامة الناجمة لتوجيه استغلال واستهلاك الموارد الطبيعية للرفي بالمشاريع الاستثمارية والبدائل التكنولوجية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة .

أهداف البحث:

- يتمثل الهدف من البحث في تحقيق ما يلي:
- التحقق من مدى تأثير خصائص حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المساهمة.
 - ضمان توفير خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
 - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام.
 - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
 - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
 - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع.
 - تشجيع الابتكار وتوليد الزخم والاستدامة في جميع المجالات خاصة الاقتصادية.
 - تبني اسس ومبادئ الحوكمة ضمن التنمية الوطنية وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع سيادة القوانين .

أهمية البحث:

- تتبع اهمية البحث في :
- تدعيم وفرض عنصر الشفافية والافصاح في كافة المعاملات والعمليات التي تقوم بها الشركة في سبيل مكافحة الفساد في أي مرحلة من مراحل نمو الشركة.
 - تفادي تعارض المصالح ومشاكل المحاسبة المالية والتوزيع العامل للامتيازات بين المساهمين لضمان استقرار نشاطات الشركة المصرفية لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي .
 - جذب وخلق فرص للاستثمارات الأجنبية وتشجيع رفع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية.
 - تحسين أداء وجودة الشركات ومجالس الإدارة على تطوير استراتيجية جيدة للشركات التجارية، وضمان اتخاذ قراراتهم بناء على أسس سليمة.
 - الشفافية: وذلك بتقديم صورة واضحة وإظهار حقيقة كل ما يحدث في إجراءات إدارات الشركة.
 - المساءلة؛ وذلك يقتضي محاسبة الشركاء وأعضاء مجلس الإدارة في الأعمال التنفيذية وفي النتائج المترتبة على اتخاذ قراراتهم الإدارية .
 - الوضوح: وذلك بإعداد تقارير وقوائم مالية تتسم بالوضوح والشفافية والافصاح والفهم .
 - الاستقلالية: لا بد ان تلغي الخلافات وتضارب المصالح ما بين أعضاء مجلس الإدارة لذلك يجب تعيين مراجعين خارجيين ومؤهلين للتدقيق ومراجعة التقارير والقوائم المالية للشركة والعمل وفقا لما تقتضيه أخلاقيات المهنة.

- المسؤولية: وذلك بتوفير هياكل تنظيمية واضحة لتحديد الإدارة العليا ومراكز السلطة .
- العدالة: ضمان معاملة متساوية لكل المساهمين وخاصة التوزيع العادل للامتيازات فيما بينهم.
- تحصيل الكفاءة الاقتصادية للشركات فهناك معايير ثابتة للحوكمة في الشركات التجارية.
- الالتزام بالقوانين والقرارات الحكومية.
- الالتزام بقرارات الجمعية العمومية للمساهمين .
- كفاءة وفعالية الأداء في تحقيق الهدف من تأسيس الشركات وأهدافها الاستراتيجية.
- سلامة ودقة الممارسات المحاسبية والإدارة وموضوعية التقارير المالية وغير المالية وملائمة التوقيت للإفصاح والشفافية لتقادي المخاطر المستقبلية، فحوكمة الشركات التجارية تمثل عمليات متبادلة نتيجة الأزمات المالية.

حدود البحث:

في ضوء مشكلة البحث وتحقيق أهدافه سوف يقتصر البحث على استقراء الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث (أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية)، كما سوف تقتصر الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات المصرية خلال الفترة 2023-2024، وأخيرا فان قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة والمنهجية المستخدمة في اختيار العلاقة محل الدراسة.

خطة البحث:

- لمعالجة مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه وفي ضوء حدوده سوف يستكمل الباحث خطوات البحث على النحو التالي:
- تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بأثر تفعيل آليات حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية، واشتقاق فرض البحث.
- منهجية البحث
- نتائج البحث والتوصيات المقترحة.
- تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بأثر تفعيل آليات حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة:

يمكن تقسيم الدراسات السابقة الى 3 مجموعات وذلك على النحو التالي:

المجموعة الاولى : الدراسات التي تناولت حوكمة الشركات

قام كل من صندوق النقد الدولي "International Monetary Fund" والبنك الدولي " World Bank بجانب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدراسة آليات حوكمة الشركات، بعد ما تبين لهم أن سبب هذه الانهيارات يتحدد أساساً في انعدام وجود أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة للشركات المنهارة (حوكمة الشركات Corporate Governance"، وبناء على ذلك قاموا بوضع مبادئ خاصة بحوكمة الشركات وتم تحديدها في عدة مبادئ هي: حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة للمساهمين ودور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية وفي الأخير مسئوليات مجلس الإدارة. من خلال العرض السابق، وجد الباحث أنه من الأخرى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو التالي:

تناولت دراسة (الكريم 2019) بيان دور الحوكمة في حماية المال العام، وأهميتها في زيادة النظام الرقابي، والحد من ظاهرة الفساد المالي التي تعيق الشركات المملوكة للدولة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الالتزام باليات الحركية وقواعدها من قبل الشركات المملوكة للدولة يؤدي إلى الحد من الفساد المالي فيها وزيادة كفاءة أدائها، وزيادة لغة المستثمرين المحليين والأجانب بالشركات المملوكة للدولة، وان مؤشرات الفساد المالي في الشركات العامة في ليبيا خطيرة جداً مما يتمكن على أسعار السلع والخدمات مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء في السوق، وعلى ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها أن تطبيق آليات الحوكمة يتطلب نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع، ويجب الزام الشركات المملوكة للدولة بمبادئ الشفافية والافصاح التي تعتبر أهم النتائج لتطبيق الحوكمة.

وقد ألقى (العايدي 2016) الضوء على مفهوم حوكمة الشركات وأسباب ودوافع انتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة وكذلك إبراز أثر الإصلاح المحاسبي المالي على المعلومة المحاسبية باعتبارها أساس إعداد القوائم المالية وأيضاً تحديد آليات حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة بها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود ارتباط وثيق وإيجابي بين آليات حوكمة الشركات المطبقة بالشركة ومستوى الجودة في المعلومات المحاسبية وكذلك خلصت الدراسة أن شركة اليانس التأمينات الجزائرية تسعى للتقيد بمبادئ حوكمة الشركات والعمل على تطبيقها من أجل تعزيز مصداقية وجودة مخرجات النظام المحاسبي بالإضافة إلى كسب ثقة كافة الأطراف الفاعلة مع المؤسسة ورعاية مصالحهم وأيضاً خلصت الدراسة أن التزام الشركة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساهم في تطوير الإفصاح المحاسبي. وعلى ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها، استحداث مراكز متخصصة تهتم بقضايا الحوكمة وتتولى مهمة إعداد برامج تدريبية لترسيخ أهداف ومتطلبات الحوكمة وكذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تطبيق مبادئ حوكمة الشركات أثر التغيرات البيئية التي تشيد تغيرات سريعة ومستمرة في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

و دراسة (حجازي 2016) قد هدفت إلى تقدير أثر الحوكمة على التنمية البشرية في الدول النامية، كما استهدفت توصيف وتحليل كل من عناصر الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية في الدول النامية، كما أنها استهدفت تحويل متغيرات الدراسة المتغيرات معيارية ثم تطبيق طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين لتقدير أثر الحوكمة الجيدة بالإضافة إلى أثر عوامل أخرى على مستوى التنمية البشرية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ان تحسن مستوى الحوكمة الجيدة يؤدي إلى تحسين مستوى التنمية البشرية، وأن أثر الستة عناصر متقارب على التنمية البشرية، وعلى ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها انه على صانع القرار في الدول النامية محل الدراسة ضرورة الاهتمام تحسين عناصر الحوكمة بحيث تكون أحد الأولويات الأساسية للدولة.

وقد حاول العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية والدراسات النظرية والتطبيقية تعريف ظاهرة الحوكمة؛ فقد عرفها المفكر الإنجليزي (Cadbury 1992) بأنها الآلية التي تحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبين الأهداف الفرعية والمشاركة.

وقد عرف **Williamson (1999)** الحوكمة بأنها النظام الذي يقيس مقدرة الشركة على تحقيق أهدافها ضمن إطار أخلاقي محدد نابع من داخلها باعتبارها هيئة معنوية لها أنظمتها وهيكلها الإدارية، دون الاعتماد على سلطة أي فرد أو نفوذه الشخصي . أما **(Coleman and Biekee 2006)** فقد عرف الحوكمة بأنها مجموعة من النظم والإجراءات التي تنظم المناخ التنظيمي للشركة بما يعظم الأداء المالي، ويقود المركز التنافسي للشركة.

وتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات، والتحكم في أعمالها. أما رئيس البنك الدولي السابق **J. Wolfenson** فقد عرفها بأنها الممارسات التي تدور حول العدالة، والشفافية، ومحاسبة المسؤولين . **(Mathiesen 2003)** أما **(Shlefer and Vishny 1997)** فقد تحدث أنها الطريق التي يطمئن بموجبه الممولون للشركة في الحصول على عائد على استثماراتهم.

وقدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تعريفاً متطوراً للحوكمة أشارت فيه إلى أنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال ومراقبتها؛ حيث يحدد هيكل توزيع الحوكمة الواجبات والمسئوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين... وغيرهم من ذوي المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات لشئون الشركة المساهمة، وبهذا الاجراء فإن الحوكمة تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبه الأداء **(OECD 1999)** .

وبناءً على ما سبق فإننا نجد أن مفهوم الحوكمة ليس له تعريف موحد، بل يمكن أن يتم تعريف حوكمة الشركات على أنها " تطبيق مجموعة من القواعد والنظم الإدارية والمحاسبة التي تعمل على ضبط العمل في الشركة بحيادية وكفاءة وموضوعية وشفافية ضامنة في ذلك الحقوق للموظفين والإدارة والمساهمين والاطراف الخارجية المتعاملة مع الشركة، وبالتالي تتضح أساسية الحوكمة على النحو التالي:

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركة.
- تنظيم العلاقات بين مجلس إدارة الشركة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح.
- تأكيد أن الشركة يجب أن تدار لصالح المساهمين وأصحاب المصالح.
- مجموعة من القواعد التي يتم بموجبها إدارة الشركة، والرقابة عليها وفق هيكل معين لتوزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين في إدارة الشركة.

المجموعة الثانية : الدراسات التي تناولت التنمية المستدامة قامت الدول الصناعية " بوضع تعريف للتنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية بأنها إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية مع إحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، أما بالنسبة للدول الفقيرة فإنها تقوم بتعريف التنمية المستدامة على أنها توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأقصر فقرا. وعرفها بعض الفقهاء بأنها "تلك العملية التي تؤدي بالارتقاء بالرفاهية الاجتماعية إلى أكبر قدر، مع الحرص على المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة" **(جبر 2004)**.

يتضح مما سبق، أن التنمية المستدامة تأخذ على عاتقها حماية حق الأجيال الحالية الموارد والثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة، بالإضافة إلى سعيها إلى حماية حق الأجيال

المتعاقبة في تلك الثروات والموارد، كما أنها تعمل في سياق مواز على وضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فهي تعمل على الوفاء باحتياجات الإنسان كافة، وكل ما يتصل بتحسين أنماط حياته المختلفة، وبكلمة واحدة فهي تنمية تدعو ألا نأخذ من الأرض – الثروات – أكثر إن مفهوم التنمية المستدامة على النحو الذي سقناه يقوم على مجموعة من الأهداف ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة . كما تعتبر عقود الشراكة بين القطاع الخاص والعام أو المجتمع المدني خطوة إيجابية في زيادة خلق فرص عمل متعددة وطرح احتياجات المجتمعية مع ملائمتها لنظرية العرض والطلب للشركات التجارية بما يخلق جوا مناسباً لدمج مسؤولية تضامنية ما بين أطراف القطاعات المختلفة فالإداء الاجتماعي أحد 18 مقومات الحوكمة في مجال تسيير الشركات التجارية، حيث تتجسد أبعاد التنمية المستدامة في استراتيجيات المؤسسات والشركات بتحملها مسؤولية البيئة والاجتماعية التي تفرضها ضغوط اقتصادية واجتماعية، ولحد الآن لا تزال هاته المسؤولية تستمد قبولها وقوتها وانتشارها من طبيعتها الطوعية، حيث تعدد صور المبادرات حسب طبيعة الأسواق ومحال نشاط الشركات التجارية يتطلب من الشركات التجارية وفقاً لمبادئ الحوكمة ووفقاً لمسيرة متطلبات التنمية المستدامة وذلك يتطلب التأثير في السلوك البيئي والاجتماعي كتطبيق المعايير الدولية ISO 14000 وشهادة الصحة والأمن التي هي موضوع لإنشاء ومعايير دولي، إن المقاييس الدولية تفرض مسؤولية الشركات التجارية بيئياً واجتماعياً، ففي القديم الربحية هي الهم الوحيد للشركات ومسيرها أما اليوم زاد الاهتمام بمقياس المسؤولية البيئية والاجتماعية ومدى التزام الشركات بسياسة التنمية المستدامة (الشيخ 2002).

كنظم التحذير من تلوث الوسائط البيئية كالمياه، والهواء، والتربة. كما يتم إعلام الفلاحين عن حالة التربة، والتغيرات المناخية غير العادية، وحتى عن المحاصيل الزراعية بعد مراقبة وتقييم بيانات الرصد الجغرافي، ثم جمع البيانات من المستشعرات المختلفة عن طريق صور الأقمار الصناعية، ثم تحلل من طرف الخبراء الذين بدورهم يوزعون المعلومات على الفلاحين مما يمكنهم من اتخاذ الاحتياطات اللازمة (Ali et al. 2016) وبالتالي، الارتقاء بنوعية الحياة.

• **الصحة:** إن تطبيق الحوكمة في صحة الإنسان يخلق فرص وفوائد أكبر للاستدامة البيئية كمتابعة التسممات الغذائية، والثروات المائية، واستعمال الأجهزة في معرفة جودة الهواء مثلاً، وفي تحذير الأشخاص عند وجود الأخطار، والتنبيه بالمشكلات الممكنة في المستقبل. حيث تضمن الصحة تسيير واستعمال أفضل لمراكز البحث في الصحة والمعلومات عن المرضى والأمراض، وكذا استخدام معلومات الشبكات الاجتماعية لتحليل فعالية وكفاءة هذه السياسات (Sadeski and Plog 2016).

المجموعة الثالثة : دور الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وجود الحوكمة عن طريق الإدارة الرشيدة للمشروعات الاقتصادية والإنمائية، مع الأخذ في الاعتبار تحقيق عدة مبادئ منها الفاعلية * التخطيط والتنفيذ والعمل الجماعي كل ذلك في إطار من العدالة. وبناء على ما تقدم، فإن للتنمية المستدامة أبعاداً بيئية وأخرى اقتصادية وثالثة اجتماعية، تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيقها، وهذا ما سوف نتعرض له في بعض الدراسات على النحو التالي: (لطفى 2002).

قامت دراسة (ابوالمعاطي 2012) بدراسة دور حوكمة الشركات في تحقيق الكفاءة البيئية فرضت التجربة قضايا البيئة على كافة المستويات المحلية والدولية، من أجل أن يضع مخطوط عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نصب أعينهم قضية التوازن البيئي، بمعنى أنه لا بد من خلق تكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وبين الأهداف البيئية من ناحية أخرى، وذلك يؤدي إلى ضرورة وضع مؤشرات ومعايير جديدة لأساليب تقييم المشروعات، يؤخذ فيها الجانب البيئي في الحسبان. وتوجد عدة طرق وأساليب تعمل على تكوين شركة أو مؤسسة مستدامة وفي الوقت ذاته مسؤولة بيئياً، منها أ- الشفافية: من خلال الكشف في التقارير والقوائم المالية عن الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للشركة أو المؤسسة.

ب- إدارة المخاطر: سواء أكانت تلك المخاطر اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية.

ج- الحوكمة: من خلال الالتحام بين الجميع والمستويات العليا بالشركة.

د- الابتكار: من خلال الاستثمار في تطوير المنتجات التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تتسم بالكفاءة والدوام على المدى الطويل. وطبقاً لما تقدم، فإن تحقيق حوكمة الشركات للتنمية المستدامة ذات البعد البيئي يعني تلك التنمية التي تنبثق من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، والتي تكون قادرة على الاستمرار في استخدامها وحمايتها للموارد الطبيعية كافة. علاوة على المحافظة على تكامل النطاق البيئي والعمل على تنميتها في أرجاء المعمورة بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على وجه الأرض"

فرضيات البحث:

- يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو التالي:
- **الفرض الأول:** يوجد تأثيرات ذات دلالة احصائية لأليات الحوكمة على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.
 - **الفرض الثاني:** يوجد تأثيرات ذات دلالة احصائية لأليات الحوكمة على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.
 - **الفرض الثالث:** يوجد تأثيرات ذات دلالة احصائية لأليات الحوكمة على البعد البيئي للتنمية المستدامة.
 - **الفرض الرابع:** يوجد دلالة احصائية لأليات الحوكمة على البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة.

المتغير التابع	المتغير المستقل
ابعاد التنمية المستدامة	حوكمة الشركات

الدراسة التطبيقية:

يتضمن هذا الفصل الجانب الميداني من الدراسة حيث يتناول فيه الباحث الإجراءات التي قام بها بعد الانتهاء من الدراسة التحليلية للبحوث والدراسات ذات الصلة بمجال الدراسة، ويشتمل على المنهج المستخدم واختيار عينة الدراسة وإعداد أداة الدراسة، وأساليب معالجة البيانات إحصائياً

أولاً: منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي لجمع المعلومات والحقائق والبيانات خلال الإطار النظري للدراسة، ومن ثم استطلاع رأي عينة الدراسة وتحليلها وتفسيرها وفقاً لإجراءات الدراسة الميدانية.

ثانياً: عينة البحث: تكونت عينة الدراسة الحالية من (170) من العاملين في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بالبحيرة.

- ادوات البحث:

أولاً: الادوات الاحصائية المستخدمة من اجل تحليل البيانات التي تم جمعها من قوائم الاستبيان تمت عملية تفرغ البيانات في اكسيل والاستعانة ببرنامج spss ،حيث تم الاعتماد على مجموعة من الاساليب الاحصائية من بينها :

- معامل ارتباط "بيرسون" (Pearson's coefficient)، للتحقق من صدق أداة الدراسة بطريقة الاتساق الداخلي.
- تم استخدام طريقتي ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's) ، والتجزئة النصفية باستخدام معادلة جتمان للتأكد من ثبات أداة الدراسة.
- التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لوصف استجابات أفراد العينة على عبارات الاستبانة.
- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، للتعرف على دلالة الفروق بين استجابات عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات (النوع- المؤهل الدراسي- عدد سنوات الخبرة)

ادوات جمع البيانات:

- في موضوع دراستنا هذه سيتم الاعتماد على الاستبيان بشكل كبير كوسيلة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة، بالإضافة الى الاعتماد على الملاحظة العلمية.
- 1-الاستمارة: تعرف الاستمارة على انها نموذج يضم مجموعة اسئلة توجه الى افراد من اجل الحصول على المعلومات حول موضوع او مشكلة ويتم تنفيذ الاستمارة اما عن طريق المقابلة الشخصية او ترسل الى المبحوثين عن طريق البريد.
- وتم الاعتماد على هذه الاداة من اجل الوصول الى معلومات اكثر موضوعية عن العينة محل الدراسة. وكانت هذه الاداة تهدف الى تشخيص ما مدى معرفة عينة الدراسة لفائدة ادارة المخاطر البيئية على التنمية المستدامة في ضوء تطبيق الاقتصاد الاخضر واطهار مدى تطبيقها ومستوى التحكم فيها.
- 2-تصميم الاستمارة: تم الاعتماد على العديد من الدراسات السابقة والبحوث والاعتماد على الخلفية النظرية لدراسة بناء الاستمارة، حيث كونت من محورين اساسيين هما:
 - محور البيانات العامة: تتضمن البيانات الشخصية التي تخص افراد عينة الدراسة وهي: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة.
 - محور البيانات الموضوعية: شمل أهم أبعاد استبانة أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة، وصياغة عبارات الاستبانة في صورتها الأولية. حيث تكونت الاستبانة من ثلاث أبعاد رئيسية، وهما على النحو التالي:

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

يعرض هذا الجزء النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء نتائج المعالجات الإحصائية، مع مناقشة هذه النتائج وتفسيرها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

وقد سعت الدراسة الحالية إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- (1) هل يتم تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في الأبعاد (الإنصاف والعدالة- المساواة- الشفافية- التقييم- الفاعلية)؟
- (2) ما أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي؟
- (3) ما أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي؟
- (4) ما أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد البيئي؟
- (5) ما أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد التكنولوجي؟

ويتم عرض نتائج كل تساؤل كما يلي:

(1) الإجابة على التساؤل الأول:

ينص التساؤل الأول على: " هل يتم تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في الأبعاد (الإنصاف والعدالة- المساواة- الشفافية- التقييم- الفاعلية) ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، قام الباحث بحساب المتوسط الكلي لاستجابات أفراد العينة على الجزء الأول من أداة الدراسة والمتعلق بآليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة من وجهة نظر أفراد العينة، وذلك بالاعتماد على قيم المتوسطات الحسابية للعبارات التي اشتمل عليها البعد، وتم ترتيب هذه العبارات تنازلياً في ضوء قيم متوسطاتها، وجاءت النتائج كما يبين الجداول الآتية:

جدول (1) الإحصاءات الوصفية لاستجابات العينة حول تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد الإنصاف والعدالة ن=170

م	العبارات	التكرارات والنسب	بدائل الاستجابة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التطبيق	الترتيب
			درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة لا	لا ينطبق					
1	يستطيع الموظف في الشركة المطالبة بحقوقه في أي وقت وفق القوانين والأنظمة المعمول بها.	ت	170	-	-	-	2.84	0.37	%94.67	كبيرة	3
		%	%100	-	-	-					
2	تطبق اللوائح والقوانين	ت	169	1	-	-	2.88	0.32	%96	كبيرة	2
		%	%99.4	%0.6	-	-					

										بالشركة بشكل كامل ودقيق.
1	كبيرة	%100	0.00	3.00	-	-	-	170	ت	توزع الشركة مهام العمل بشكل عادل ومتساوي على العاملين.
4	كبيرة	%93.67	0.40	2.81	-	-	10	160	ت	تضع الشركة سياسات موضوعية للتوظيف والتعيين فيها.
3	كبيرة	%94.67	0.37	2.84	-	-	10	160	ت	للمستفيدين الحق في المطالبة بالتعويض في حال الخطأ في أي عمل.
1	كبيرة	%100	0.00	3.00	-	-	-	170	ت	تعمل الشركة على ضمان الامتثال لحقوق أصحاب المصلحة بموجب القانون والتشريعات المعمول بها.
3	كبيرة	%94.67	0.37	2.84	-	-	27	143	ت	ينفذ أعضاء مجلس الإدارة واجباتهم بطريقة تعكس النزاهة والإنصاف والصدق.
		%95.93	0.45	2.86	المتوسط الحسابي العام للبعد الأول					

يتبين من الجدول (1) أن المتوسط الكلي لاستجابات أفراد العينة على الجزء الأول من أداة الدراسة والمتعلق بآليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة من وجهة نظر أفراد العينة، "بلغ (2.86)، وهي قيمة تؤكد على أن تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد الإنصاف والعدالة ينطبق بدرجة كبيرة، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. ويمكن القول بأن المتوسط الحسابي للبعد ككل يساوي (2.86). وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على عبارات هذا البعد حول تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد الإنصاف والعدالة يتم تفعيله بدرجة كبيرة.

جدول (2) الإحصاءات الوصفية لاستجابات العينة حول تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد المساءلة

ن = 170

م	العبارات	التكرارات والنسب	بدائل الاستجابة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التطبيق	الترتيب
			درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	لا ينطبق					
1	تهتم الشركة بتطوير آليات المساءلة لديها.	ت	143	27	-	-	3.00	0.00	%100	كبيرة	1
		%	%84.1	%15.9	-	-					
2	تنطبق الآليات المحددة للمساءلة على الجميع دون تمييز.	ت	150	20	-	-	2.99	0.08	%99.67	كبيرة	2
		%	%55.2	%11.8	-	-					
3	يوجد معايير محددة للتواب والعقاب.	ت	170	-	-	-	3.00	0.00	%100	كبيرة	1
		%	%100	-	-	-					
4	يتم مراجعة وتقييم سياسات المساءلة التي تتبعها الشركة.	ت	137	33	-	-	2.94	0.24	%98	كبيرة	3
		%	%80.6	%19.4	-	-					
5	تهتم الشركة بتوثيق جميع الممارسات التي تقوم بها.	ت	143	27	-	-	2.94	0.24	%98	كبيرة	3
		%	%84.1	%15.9	-	-					
6	تخضع الشركة للتقييم من الخارج.	ت	170	-	-	-	3.00	0.00	%100	كبيرة	1
		%	%100	-	-	-					
7	يتاح للعاملين في الشركة حرية المساءلة حول القرارات التي تتخذها الشركة.	ت	143	27	-	-	2.84	0.37	%94.67	كبيرة	4
		%	%84.1	%15.9	-	-					
			المتوسط الحسابي العام للبعد الثاني				2.89	0.37	%96.93	درجة كبيرة	

يتبين من الجدول (2) أن المتوسط الكلي لاستجابات أفراد العينة على الجزء الثاني من أداة الدراسة والمتعلق بآليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة من وجهة نظر أفراد العينة، " بلغ (2.89)، وهي قيمة تؤكد على أن تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد المساءلة ينطبق بدرجة كبيرة، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

يمكن القول بأن المتوسط الحسابي للبعد ككل يساوي (2.89). وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على عبارات هذا البعد حول تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد المساءلة يتم تفعيله بدرجة كبيرة

جدول (3) الإحصاءات الوصفية لاستجابات العينة حول تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد الشفافية
ن=170

م	العبارات	التكرارات والنسب	بدائل الاستجابة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التطبيق	الترتيب
			لا ينطبق	درجة ضعيفة	درجة متوسطة	درجة كبيرة					
1	تهتم الشركة بتفسير الأنظمة والتعليمات المطبقة بها.	ت	-	-	27	143	2.84	0.37	%94.67	كبيرة	2
		%	-	-	%15.9	%84.1					
2	يتم حل المشكلات الخاصة بالعاملين في الشركة بشفافية.	ت	-	-	-	170	3.00	0.00	%100	كبيرة	1
		%	-	-	-	%100					
3	تتبع الشركة أسلوب الحوار في الوصول إلى القرارات من خلال اللجان المختصة التي تشكلها.	ت	-	-	-	170	3.00	0.00	%100	كبيرة	1
		%	-	-	-	%100					
4	توفر الشركة نظاما للإعلام بالأنظمة والتعليمات المنظمة للعمل.	ت	-	-	33	137	2.81	0.40	%93.67	كبيرة	3
		%	-	-	%19.4	%80.6					
5	تتيح الشركة للمستفيدين حق الاطلاع على كافة المعاملات والقرارات المتعلقة بهم.	ت	-	-	27	143	2.84	0.37	%94.67	كبيرة	2
		%	-	-	%15.9	%84.1					
6	تحفظ الشركة حقوق جميع المساهمين بها.	ت	-	-	-	170	3.00	0.00	%100	كبيرة	1
		%	-	-	-	%100					
7	يتم الإفصاح عن كل المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب دون تأخير.	ت	-	-	27	143	2.84	0.37	%94.67	كبيرة	2
		%	-	-	%15.9	%84.1					
			المتوسط الحسابي العام للبعد الثالث				2.88	0.24	%96.45	درجة كبيرة	

يتبين من الجدول (3) أن المتوسط الكلي لاستجابات أفراد العينة على الجزء الأول من أداة الدراسة والمتعلق بآليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة من وجهة نظر أفراد العينة، " بلغ (2.88)، وهي قيمة تؤكد على أن تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد الشفافية ينطبق بدرجة كبيرة، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. يمكن القول بأن المتوسط الحسابي للبعد ككل يساوي (2.88). وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على عبارات هذا البعد حول تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد الشفافية يتم تفعيله بدرجة كبيرة.

جدول (4) الإحصاءات الوصفية لاستجابات العينة حول تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد التقييم ن=170

م	العبارات	التكرارات والنسب	بدائل الاستجابة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التطبيق	الترتيب
			درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	لا ينطبق					
1	يتم إعداد تقارير دورية عن أداء العاملين بالشركة.	ت %	160 94.1%	10 5.9%	-	2.94	0.24	98%	كبيرة	3	
2	تتم دراسة وتحليل نتائج تقييم الأداء للعاملين بالشركة.	ت %	169 99.4%	1 0.6%	-	2.99	0.08	99.67%	كبيرة	2	
3	توضح الشركة المعارف والخبرات الواجب توافرها في كل وظيفة.	ت %	169 99.4%	1 0.6%	-	2.99	0.08	99.67%	كبيرة	2	
4	يترتب على عملية التقييم حوافز أو عقوبات أو تدريب.	ت %	160 94.1%	10 5.9%	-	2.94	0.24	98%	كبيرة	3	
5	تعتمد الشركة على تقارير تقييم كفاءة الأداء لتقديم الحوافز للموظفين.	ت %	160 94.1%	10 5.9%	-	2.94	0.24	98%	كبيرة	3	
6	تطبق الشركة الآليات المكافآت على العاملين دون تمييز.	ت %	143 84.1%	27 15.9%	-	2.84	0.37	94.67%	كبيرة	4	
7	تضع الشركة خطة لترقية الموظفين لضمان تكافؤ الفرص.	ت %	170 100%	-	-	3.00	0.00	100%	كبيرة	1	
						2.92	0.37	97.65%	درجة كبيرة	المتوسط الحسابي العام للبعد الرابع	

يتبين من الجدول (4) أن المتوسط الكلي لاستجابات أفراد العينة على الجزء الأول من أداة الدراسة والمتعلق بآليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة من وجهة نظر أفراد العينة، " بلغ (2.92)، وهي قيمة تؤكد على أن

تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد التقييم ينطبق بدرجة كبيرة، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. يمكن القول بأن المتوسط الحسابي للبعد ككل يساوي (2.92). وهذا يعنى أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على عبارات هذا البعد حول تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد التقييم يتم تفعيله بدرجة كبيرة.

جدول (5) الإحصاءات الوصفية لاستجابات العينة حول تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد التقييم ن=170

الترتيب	درجة التطبيق	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	بدائل الاستجابة				التكرارات والنسب	العبارات
					لا ينطبق	بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة		
1	كبيرة	%100	0.00	3.00	-	-	-	170	ت	يتم استخدام الموارد البشرية والمالية بكفاءة.
					-	-	-	%100	%	
2	كبيرة	%99.67	0.08	2.99	-	-	1	169	ت	تسعى الشركة باستمرار لتطوير الأنظمة واللوائح حسب متطلبات العصر.
					-	-	%0.6	%99.4	%	
1	كبيرة	%100	0.00	3.00	-	-	-	170	ت	تعد الشركة قواعد صرف الميزانية بما يحقق رؤيتها ورسالتها وأهدافها.
					-	-	-	%100	%	
3	كبيرة	%98	0.24	2.94	-	-	10	160	ت	يوجد خطط لتطوير موارد الشركة المالية.
					-	-	%5.9	%94.1	%	
3	كبيرة	%98	0.24	2.94	-	-	10	160	ت	يتم التحقق من أداء الإدارة والمساءلة التنظيمية لها.
					-	-	%5.9	%94.1	%	
1	كبيرة	%100	0.00	3.00	-	-	-	170	ت	تتحقق الشركة من وضع الإدارة معايير كافية للتحقق من إنجاز الأهداف.
					-	-	-	%100	%	
4	كبيرة	%94.67	0.37	2.84	-	-	27	143	ت	تعمل على تطبيق متطلبات الحوكمة كأساس رئيسي في تطوير الأداء بالشركة.
					-	-	%15.9	%84.1	%	
درجة كبيرة		%98.87	0.24	2.96	المتوسط الحسابي العام للبعد الخامس					

يتبين من الجدول (5) أن المتوسط الكلي لاستجابات أفراد العينة على الجزء الأول من أداة الدراسة والمتعلق بآليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة من وجهة نظر أفراد العينة، "بلغ (2.96)، وهي قيمة تؤكد على أن تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد الفاعلية ينطبق بدرجة كبيرة، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. يمكن القول بأن المتوسط الحسابي للبعد ككل يساوي (2.96). وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على عبارات هذا البعد حول تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة في بعد الفاعلية يتم تفعيله بدرجة كبيرة.

الإجابة على التساؤل الثاني:

ينص التساؤل الثاني على: "ما أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي؟". والذي يجب عنه الفرض الإحصائي التالي "توجد علاقة ارتباطية بين تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي".

قام الباحث بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات عينة الدراسة على الجزء الأول من الاستبانة الخاص بتفعيل آليات حوكمة الشركات بأبعاده، على التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (6) معامل ارتباط بيرسون بين درجات عينة الدراسة على الجزء الأول من الاستبانة الخاص بتفعيل آليات حوكمة الشركات بأبعاده، على التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي (ن=170)

معامل ارتباط التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي	أبعاد الاستبانة	
** 0.895	البعد الأول: الإنصاف والعدالة	الجزء الأول من الاستبانة: آليات حوكمة الشركات
** 0.921	البعد الثاني: المساواة	
** 0.867	البعد الثالث: الشفافية	
** 0.884	البعد الرابع: التقييم	
** 0.897	البعد الخامس: الفاعلية	

يتضح من جدول (6) أن معاملات ارتباط التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي مع تفعيل آليات حوكمة الشركات بأبعاده دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) مما يدل على أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي.

2) الإجابة على التساؤل الثالث:

ينص التساؤل الثالث على: "ما أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي؟". والذي يجب عنه الفرض الإحصائي التالي "هل توجد علاقة ارتباطية بين تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي؟".

حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي".

قام الباحث بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات عينة الدراسة على الجزء الأول من الاستبانة الخاص بتفعيل آليات حوكمة الشركات بأبعاده، على التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (7) معامل ارتباط بيرسون بين درجات عينة الدراسة على الجزء الأول من الاستبانة الخاص بتفعيل آليات حوكمة الشركات بأبعاده، على التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي (ن=170)

معامل ارتباط التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي	أبعاد الاستبانة	
** 0.898	البعد الأول: الإنصاف والعدالة	الجزء الأول من الاستبانة: آليات حوكمة الشركات
** 0.867	البعد الثاني: المساواة	
** 0.912	البعد الثالث: الشفافية	
** 0.897	البعد الرابع: التقييم	
** 0.865	البعد الخامس: الفاعلية	

يتضح من جدول (7) أن معاملات ارتباط التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي مع تفعيل آليات حوكمة الشركات بأبعاده دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) مما يدل على أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي.

(3) الإجابة على التساؤل الرابع:

ينص التساؤل الرابع على: "ما أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد البيئي؟". والذي يجب عنه الفرض الإحصائي التالي "هل توجد علاقة ارتباطية بين تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد البيئي".

قام الباحث بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات عينة الدراسة على الجزء الأول من الاستبانة الخاص بتفعيل آليات حوكمة الشركات بأبعاده، على التنمية المستدامة في البعد البيئي، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (8) معامل ارتباط بيرسون بين درجات عينة الدراسة على الجزء الأول من الاستبانة الخاص بتفعيل آليات حوكمة الشركات بأبعاده، على التنمية المستدامة في البعد البيئي (ن=170)

معامل ارتباط التنمية المستدامة في البعد البيئي	أبعاد الاستبانة	
** 0.898	البعد الأول: الإنصاف والعدالة	الجزء الأول من الاستبانة: آليات حوكمة الشركات
** 0.867	البعد الثاني: المساواة	
** 0.912	البعد الثالث: الشفافية	
** 0.897	البعد الرابع: التقييم	
** 0.865	البعد الخامس: الفاعلية	

يتضح من جدول (8) أن معاملات ارتباط التنمية المستدامة في البعد البيئي مع تفعيل آليات حوكمة الشركات بأبعاده دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) مما يدل على أن هناك علاقة

ارتباطية إيجابية بين تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد البيئي. الإجابة على التساؤل الخامس: (4)

ينص التساؤل الخامس على: " ما أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد التكنولوجي؟ ". والذي يجب عنه الفرض الإحصائي التالي "هل توجد علاقة ارتباطية بين تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد التكنولوجي".

قام الباحث بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات عينة الدراسة على الجزء الأول من الاستبانة الخاص بتفعيل آليات حوكمة الشركات بأبعاده، على التنمية المستدامة في البعد التكنولوجي، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (9) معامل ارتباط بيرسون بين درجات عينة الدراسة على الجزء الأول من الاستبانة الخاص بتفعيل آليات حوكمة الشركات بأبعاده، على التنمية المستدامة في البعد التكنولوجي (ن=170)

معامل ارتباط التنمية المستدامة في البعد التكنولوجي	أبعاد الاستبانة	
** 0.898	البعد الأول: الإنصاف والعدالة	الجزء الأول من الاستبانة: آليات حوكمة الشركات
** 0.867	البعد الثاني: المساءلة	
** 0.912	البعد الثالث: الشفافية	
** 0.897	البعد الرابع: التقييم	
** 0.865	البعد الخامس: الفاعلية	

يتضح من جدول (9) أن معاملات ارتباط التنمية المستدامة في البعد التكنولوجي مع تفعيل آليات حوكمة الشركات بأبعاده دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) مما يدل على أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد التكنولوجي.

ولقد حظي مفهوم التنمية المستدامة باهتمام كبير في بيئة الأعمال خاصة للدول النامية، وذلك راجع إلى انتشار الأزمات البيئية، حيث تقوم الشركات خاصة الاستخراجية باستنزاف الموارد الطبيعية دون مراعاة لحق الأجيال القادمة، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة التلوث البيئي التي تعتبر من مشاكل العصر و كنتيجة لانتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي دفع الخبراء في مجال الاقتصاد إلى وضع آليات لمكافحتها وذلك من خلال ما يعرف بحوكمة الشركات، وفي هذا السياق تسعى هذه الورقة البحثية لإظهار دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة

ويتمثل الهدف من البحث في تحقيق ما يلي: (1) التحقق من مدى تأثير خصائص حوكمة الشركات على ابعاد التنمية المستدامة. (2) تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام. (3) ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. (4) تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. (5) إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع. (6) تشجيع الابتكار وتوليد الزخم والاستدامة في جميع

المجالات خاصة الاقتصادية. (7) تبنى اسس ومبادئ الحوكمة ضمن التنمية الوطني وضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعيه بما يتماشى مع سيادة القوانين . (8) التأكيد على تفعيل اليات حوكمة الشركات فى تحقيق التنمية المستدامة من حيث الانصاف والعدالة. (9) التأكيد على تفعيل اليات حوكمة الشركات فى تحقيق التنمية المستدامة من حيث المساواة والشفافية والتقييم والفاعلية.

واستناد إلى النتائج التي تم التوصل إليها والمرتبطة بأهداف الدراسة وفي ضوء المنهج المستخدم وفي حدود العينة وخصائصها فقد تم التوصل للاستنتاجات التالية:

1- أن المتوسط الكلي لاستجابات أفراد العينة على الجزء الأول من أداة الدراسة والمتعلق باليات حوكمة الشركات فى بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة من وجهة نظر أفراد العينة، " بلغ (2.86)، وهي قيمة تؤكد على أن تفعيل آليات حوكمة الشركات فى بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة فى بعد الإنصاف والعدالة ينطبق بدرجة كبيرة، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

2- أن المتوسط الكلي لاستجابات أفراد العينة على الجزء الأول من أداة الدراسة والمتعلق باليات حوكمة الشركات فى بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة من وجهة نظر أفراد العينة، " بلغ (2.89)، وهي قيمة تؤكد على أن تفعيل آليات حوكمة الشركات فى بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة فى بعد المساواة ينطبق بدرجة كبيرة، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

3- أن المتوسط الكلي لاستجابات أفراد العينة على الجزء الأول من أداة الدراسة والمتعلق باليات حوكمة الشركات فى بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة من وجهة نظر أفراد العينة، " بلغ (2.88)، وهي قيمة تؤكد على أن تفعيل آليات حوكمة الشركات فى بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة فى بعد الشفافية ينطبق بدرجة كبيرة، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

4- أن المتوسط الكلي لاستجابات أفراد العينة على الجزء الأول من أداة الدراسة والمتعلق باليات حوكمة الشركات فى بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة من وجهة نظر أفراد العينة، " بلغ (2.92)، وهي قيمة تؤكد على أن تفعيل آليات حوكمة الشركات فى بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة فى بعد التقييم ينطبق بدرجة كبيرة، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

5- أن المتوسط الكلي لاستجابات أفراد العينة على الجزء الأول من أداة الدراسة والمتعلق باليات حوكمة الشركات فى بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة من وجهة نظر أفراد العينة، " بلغ (2.96)، وهي قيمة تؤكد على أن تفعيل آليات حوكمة الشركات فى بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة فى بعد الفاعلية ينطبق بدرجة كبيرة، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

6- أن معاملات ارتباط التنمية المستدامة فى البعد الاجتماعي مع تفعيل آليات حوكمة الشركات بأبعاده دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) مما يدل على أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين تفعيل آليات حوكمة الشركات فى بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة فى البعد الاجتماعي.

7- أن معاملات ارتباط التنمية المستدامة فى البعد الاقتصادي مع تفعيل آليات حوكمة الشركات بأبعاده دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) مما يدل على أن هناك علاقة ارتباطية

إيجابية بين تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي.

8- أن معاملات ارتباط التنمية المستدامة في البعد البيئي مع تفعيل آليات حوكمة الشركات بأبعاده دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) مما يدل على أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد البيئي.

9- أن معاملات ارتباط التنمية المستدامة في البعد التكنولوجي مع تفعيل آليات حوكمة الشركات بأبعاده دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) مما يدل على أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين تفعيل آليات حوكمة الشركات في بيئة شركات قطاع الأعمال المصرية بمحافظة البحيرة على التنمية المستدامة في البعد التكنولوجي.

المراجع:

الكريم، حمزة، محمد، (2019). بعنوان دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي في الشركات المملوكة للدولة تحليلات واستنتاجات نظرية المؤتمر. العايدى، دلال، (2016). حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة شركة اليانس للتأمينات الجزائرية، أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر.

حجازي، عزة، محمد، (2016). أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية - حالة الدول العربية مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الحد 15 جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف الجزائر.

جبر، محمد، إبراهيم، (2004). مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي، دراسة في ضمانات الإدارة الحضريّة المتواصلة للمدينة الإسلامية، الندوة العلمية الثامنة لمنظمة العواصم الإسلامية تحت عنوان "استراتيجيات | الإدارة الحضريّة المتواصلة بالمدينة الإسلامية"، ص 6.

الشيخ، محمد، صالح، (2002). الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ص 94.

لطفى، أمين، السيد، (2002). مستقبل المراجعة - القرن الواحد والعشرين، قراءة وتطلعات، دار النهضة العربية.

أبو المعاطي، على، ماهر، (2012). الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث.

المراجع الأجنبية:

Ali, A., Qadir, J., Rasool, R., Sathiseelan, A. & Zwitter, A. (2016). Big data for development: applications and techniques. Big data Analytics, 124.

Cadbury. (1992). Report of Committees, the Committee on Financial Aspects of Corporate Governance London, Gee, P 50.

- Coleman. & Biekpe. (2006)**, The Relationship between Board Size Composition: CFO Duality and Firm Performance, Journal of Corporate Governance London, Gee, P 50.
- Mathiesen. (2003)**. Managerial Ownership and Financial Performance, Unpublished Doctoral Discertations. Copenhagen Business School.
- OECD. (1999)**. Principles of Corporate Governance.
- Sadeski, F., Plog, M. (2016)**. Big data and policy turning data into information and insights. the technopolitan. pp18.
- Shleifer. & Vishny. (1997)**. A Survey of Corporate Governance Journal of Finance, Vol 52, PP 737 – 783.
- Williamson. (1999)**. The Mechanism of Corporate Governance, Oxford University Press, P 60.

**THE IMPACT OF ACTIVATING CORPORATE
GOVERNANCE MECHANISMS IN ACHIEVING
SUSTAINABLE DEVELOPMENT “AN APPLIED STUDY
IN THE ENVIRONMENT OF EGYPTIAN BUSINESS
SECTOR COMPANIES”.**

**Prof. Dr. Gaber A. Mohamed*, Prof. Dr. Mohamed A. Elrakiby **, Ahmed F.
Abo Olou *****

*Professor of agricultural economics Faculty of Agriculture Damanhour University

**Assistant Professor of Accounting and Auditing Faculty of Commerce Damanhour
University

***Researcher in Department of Environmental Sciences Damanhour University

Abstract:

The concept of sustainable development has received considerable attention in the business environment, especially for developing countries. This is due to the spread of environmental crises. The private companies extract natural resources without taking into account the right of future generations.

As a result of the spread of administrative and financial corruption, experts in the field of economics have put in place mechanisms to combat them through what is known as corporate governance. In this context, this paper seeks to show the role of governance in achieving sustainable development.

Keywords: Corporate Governance - Environmental Management - Sustainable Development.